

الثورة المصرية فى فكر رءوف عباس

د. ناصر أحمد إبراهيم

كلمة ألقيت الثلاثاء 26 يوليو 2011 فى الندوة التى عقدت فى القاهرة بالمجلس الأعلى للثقافة بمناسبة صدور كتاب "رءوف عباس : صفحات من تاريخ الوطن" عن دار الكتب والوثائق القومية من تحرير أ.د. عباده كحيله.

ونشرت فى:



السبت، 13 أغسطس 2011

تنبؤ الثورة فى تاريخ الأمم مكانة خاصة، وتتباين درجة أهميتها بحسب مئخلافه كل منها من نتائج وتغييرات فى مسار تطور كل أمة، كما أنها تؤشر على انتقال المجتمعات من عصر إلى عصر جديد. ويقطع النظر عن مآل الثورات، وطبيعة وحجم ما تحققة الأمم من خلالها، فإن أعظم ما تحتفظ به الذاكرة التاريخية، أن الثورة تظل تُشكل مصدرًا "للحافز الأخلاقى" الذى يدعم الإرادة الجماعية – فى لحظة الغليان - على رفض غيار النظام الاستبدادى (غير المحتمل)، وعدم الاستسلام والإذعان لقوة بطشه وطغيانه، والتطلع إلى تقويض أركانه والإطاحة برموزه وزبانيته، وتحقيق الحرية ودرجة مرضية من العدالة الاجتماعية، تعيد الكرامة لكل فرد فى المجتمع ظل يعانى من الإهمال والتهميش، ومما ثقل به كاهله من نتائج أئمة اقترفها النظام القديم فى حقه وحياته؛ فالثورات دائمةً مبعثها الأمل، وفلسفتها مبنية على التفاؤل، وتؤذن بقيام عهد جديد.

وقد شهدت مصر، على مدار 130 سنة الأخيرة (1882 – 2011)، أربع ثورات كبرى؛ كان أولها الثورة العربية فى عام 1882، وثانها ثورة 1919، وثالثها ثورة 23 يوليو 1952، وكان آخرها ثورة 25 يناير التى لا تزال فى مرحلة المخاض والتشكل. إن قيام هذه الثورات المجيدة (بواقع ثورة كل أربعة عقود تقريباً) هو دليل امتلاك الشعب المصرى لقوة حيوية أصيلة، قادرة على مواجهة انحراف السلطة عن جده الطريق، وخلق ملامح جديدة لفجر جديد.

ويعد المؤرخ والمفكر الكبير الراحل د. رءوف عباس، من أكثر المؤرخين البارزين الذين قدموا إسهامات أكاديمية جادة وقوية فى تحليل المسارات التى اتخذتها الثورات المصرية الحديثة، وكان له فلسفة خاصة وعميقة فى قراءتها، بل والأكثر من ذلك كان صاحب رؤية تنبؤية فى استشراف وقوع ثورة 25 يناير الأخيرة. ولما كانت تحليلاته وآراؤه السديدة، المستندة إلى خبرته التراكمية والمعرفية المتعلقة بتاريخ هذا الوطن، تشكل وجهات نظر عميقة، تحتفظ بتوجهها الساطع، وبأهميتها كمفاتيح لفهم واقعنا المعاصر وفك شفراته المعقدة، فإنه لمن الأهمية بمكان أن نستدعى انتاجه الأكاديمى ومقالاته المتعددة، نناقشها ونتدارسها؛ لنفيد منها فى هذا الظرف التاريخى العصيب الذى تمر به أمتنا الأبية، ونستشرف من خلال كتاباته المسار التطورى (المتوقع والمحتمل) بما قد يُضئ أمامنا الطريق ويُجلى لنا المحاذير الواجب التنقظ لها حتى نتجنب سلبيات التجربة التى مررنا بها من قبل.

وقد صدر قبل أسبوعين كتاب جديد له، جاء تحت عنوان "صفحات من تاريخ الوطن" عن دار الكتب والوثائق القومية، وهو كتاب يضم مجموعة كبيرة من المقالات (تربو على الخمسين مقالاً)، عكف على تجميعها وتحريرها الصديق العزيز د. عباده كحيله، أستاذ التاريخ الإسلامى بجامعة القاهرة. ولما كان عدد كبير من تلك المقالات، تعلن عن توقعاته (البقينية/ لا النظرية)، قبل خمس سنوات خلت، بأن المجتمع المصرى على مشارف اندلاع ثورة تفوق "إعصار تسونامى" قوة فى الإطاحة بالنظام الماركى، فمن الأهمية بمكان، وفى ظل حالة التخبط الشديد والتحديات الجمة التى تواجه ثورتنا المجيدة،

أن نتوقف على منهجية هذا المؤرخ المفكر في استشراف وقوع الثورة المصرية، وأن نعي المحاذير التي لفت الانتباه إلى خطورتها في حال الإطاحة بالنظام، وقراءة أفكاره حول مستقبل مصر ما بعد الثورة والإطاحة بالنظام القديم.

والحقيقة أن خبرة رعوف عباس بدراسة التاريخ الاجتماعي المصري الحديث والمعاصر، التي بذل فيها أكثر من أربعة عقود من عمره، كانت قد أثرت منهجيته في دراسة تاريخ الثورة الاجتماعية المصرية، حيث كان من أكثر من اهتموا بتحليل طبيعة تركيبة القوى الاجتماعية وتطور العلاقة الجدلية بين مكوناتها، فضلاً عن توافره على دراسة أثر تلاحم السلطة والمال في تقادم المسألة الاجتماعية، التي كانت دوماً السبب الرئيس في اندلاع الثورات التاريخية ككل.

وبداية لابد أن نشير إلى أن منهجية رعوف عباس في دراسة التاريخ الاجتماعي لمصر في القرنين التاسع عشر والعشرين، تجاوزت الإطار التقليدي: فهو لم يحفل كثيراً بتشريح النظام الطبقي في مصر وتقسيماته المعتادة إلى طبقة عليا (متعددة المشارب والأجناس)، وطبقة وسطى من كبار الأعيان المصريين، وثالثة دنيا فقيرة ومعدمة شكلت القاعدة العريضة من الفلاحين (حوالي 80 % عند نهاية ق 19 م). إنما كان يمر على ذلك سريعاً ليتركز دراسات على فهم وتحليل الاتجاهات الاجتماعية، وخاصة حركة القوى الاجتماعية المصرية في سياق الظروف التاريخية التي أفرزتها، محاولاً الإجابة عن سؤال إشكالي محوري: ما الذي تمخض عن تركيبة هذه القوى الاجتماعية من ظواهر ارتبطت بمسار تطور المجتمع المصري على مدار القرنين التاسع عشر والعشرين؟ وهل هي ظواهر طارئة أم متأصلة بفعل تراكم مسببات تاريخية مختلفة متجذرة في التجربة التاريخية المصرية؟ وهل يمكن من خلال تحليل آثارها الممتدة في الواقع الراهن، ومقاربه مع نواتجها عبر مخاضها الطويل في الماضي، التنبؤ بما يمكن أن تحدثه في المستقبل؟

إن هذا السؤال الإشكالي الكبير في اعتقادي كان هو السؤال المحوري في عدد كبير من المقالات التي ضمها الكتاب. فما هي هذه الظواهر التاريخية التي رصدها ولفت الانتباه إلى خطورتها وأهميتها في صياغة حاضرنا الاجتماعي بل ومستقبل وطننا العزيز؟

رصدت دراسات الدكتور رعوف ثلاث ظواهر، يمكن إيجازها على النحو التالي:

أولها: ظاهرة غياب السياسات الاجتماعية الناتجة عن غياب الوعي الاجتماعي لدى الطبقة المحكرة للسلطة والمال، وهي طبقة جاءت معظمها من أصول ريفية¹ (أبناء كبار الملاك الزراعيين) في أواخر القرن الـ 19 م، وتركزت بين أيديهم السلطة في النصف الأول من القرن العشرين. يتوازي أو بالأحرى يحاكيها، بالنسبة للموقف من المسألة الاجتماعية، "طبقة الهلبية"² التي تسيدت السلطة كذلك خلال العقود الثلاثة الأخيرة (في عصر مبارك)، ومن ثم فإن حالة الاستغراق الذاتي حول المصالح الخاصة جداً، لهذه المجموعة الاجتماعية أو تلك (كبار الملاك أو رجال البيزنس)، انتج ما اسماه بـ "الوعي الطبقي" الحاد، الذي يُغلق الدائرة على المصالح الضيقة لرجال السلطة، فتتعدم معها الالتزامات الأخلاقية والمادية إزاء الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي تعصف بالناس: فالمجموعتان (كبار الملاك في الحقبة الليبرالية/ ورجال الأعمال في الحقبة المباركية الأتوقراطية) كانت لهما ذات النظرة الدونية للمجتمع، ومعها اعتبرت أية أفكار ايجابية مقترحة من بعض من وعوا خطورة تقادم المسألة الاجتماعية وضرورة التوضيح بجزء ضئيل من فوائدهم لحل بعض مشاكل المجتمع، اعتبر من قبيل "المبادئ الهدامة"؛ وهو تعبير لطالما تكرر التشدد به في البرلمان المصري.

وإذاً يرى رعوف عباس أن جماعة السلطة في الحقبتين الليبرالية والأتوقراطية لم يكن لها أكثر من مراعاة البعد الاجتماعي أو موقف واضح يحدد ضرورة تبني سياسات اجتماعية تستهدف انتشار الناس من وهدة الفقر والجوع والمرض. وعلى ذلك تشابهت اللحظتان اللتان هيأتا المجتمع المصري لانفجار الثورة الاجتماعية (ثورة 23 يوليو / أو الثورة التي توقعها هو قبل خمس سنوات وتحققت مع ثورة 25 يناير).

ثانياً: خديعة الوقوع في شرك ما يعرف بـ "صير المصريين" وفرط الاعتماد على "الأنامالية" أو السلبية المزعومة التي يوضحها بقوله: "إن قوانين الحركة والسكون في هذا البلد غريبة جداً، فدانماً يقال إن الشعب سلبي، وإن الناس لا تتحرك،

¹ رعوف عباس: صفحات من تاريخ الوطن، دار الكتب والوثائق القومية، تحرير عباده كحيله، القاهرة 2011، ص 140.

² أشار إليهم في مقالته: "مصر على أعتاب انفجار يفوق 'تسونامي' بـ" طلاب المصالح وعصابات التهليب"، راجع صفحات من تاريخ الوطن، ص 440.

وأنها استمرت ما يحدث، لكن كلما زادت السلبية كان هذا نذيراً بانفجار غير محسوب العواقب، أو محدد الإتجاه³؛ إذ ليس لديهم ما يخسرونه سوى أصفادهم.

ثالثاً: توهم النظام وزبانيته امتلاك القوة المطلقة، اعتماداً على ما سماه "لُطعان الأمن المركزي" الذين يصورون للسلطة "بأن كل الأمور تحت السيطرة" وأن في إمكانهم ردع "الحركات الاحتجاجية وتلقين أصحابها دروساً تلزمهم حدود الأدب"⁴، متغافلين عن وجود مخزون استراتيجي من القوة النسبية في المجتمع، يتم استدعائها في لحظة الغليان، من خلال الاستنفار التلقائي للقوى الحيوية في المجتمع، التي سرعان ما تُظهر امتلاكها قوة الفعل في تغيير الواقع والسيطرة عليه، وقلب موازين القوة في اللحظة الحاسمة التي تتجلى - على حد وصفه - "حين لا يبقى فوقوس صبر المصريين منزعٌ للسهام؛ فيهب الشعبُ عن بكرة أبيه هبات تلقائية تتخذ طابع العنف، وتلحق الدمارَ برموز الظلم والاستبداد"⁵.

ومن خلال هذه الظواهر الثلاث (غياب الوعي الاجتماعي/ خدعة السلبية المزعومة/ توهم امتلاك النظام للقوة المطلقة) يبين أن القادة والحكام الذين يُناط بهم قيادة الأمة المصرية إن لم يستفيدوا من تجارب النضال الوطني والاحتراس من دهاء المصريين، سوف يتكرر لهم إسقاط النظام والإطاحة بهم من خلال "ثورة حتمية" شبيهها بـ"إعصار تسونامي الغاضب" الذي لا يبقى ولا يذر.

وقد بيّن بوضوح أن رجال السلطة في التجربة المصرية لم يفيدوا من تكرار المؤشرات الدالة على تأهب المجتمع لحالة الانفجار الثوري : حدث ذلك قبيل اندلاع الثورة العراقية⁶، وأثناء ثورة 1919⁷ ثم خلال فترة الأربعينيات التي قادت إلى ثورة 23 يوليو 1952، وفي ضوء ذلك أكد لمحاوره الصحفي في 17 مايو 2006 "إن الثورة قادمة لا محالة لإزالة النظام القائم الذي يفقد الرؤية لعلاج أزماته... وأنه يكاد يشاهد هذا الإعصار الثوري، ويشعر به، وأن أي دارس للتاريخ المصري لابد أن يشعر به"⁸ فكانت هذه بمثابة نبوءة مؤرخٍ محترفٍ، استشرَفَ ما وقع بالفعل في ثورتنا الاجتماعية الحالية.

وهنا يتعين الإشادة بقدراته المتميزة في استخدام منهجية "التاريخ الاستشراقي" التي اعتقد أننا مقصرون كل التقصير في ارتياد هذا المضمار الهام من الكتابة التاريخية، الذي خاضه هو بكل اقتدار واحترافية، مكنته من أن يرى ما لا نراه خلال السنوات السابقة التي كانت مغممةً باليأس والقنوط والإحباط.

والواقع أن رؤيته وقرآته المستقبلية للواقع المصري اعتمدت على أسس منهجية مستمدة من واقع التجربة التاريخية ومن منظورها، وليس من قبيل الحدس والتخمين أو التوقع النظري. ومن خلال مجموعة المقالات نجد أن نبوءته بالثورة المصرية استندت على أربع أسس منهجية، حددها في إطار ما سماه بـ "الأعراض التي تنذر بنهاية كل عصر في التاريخ" وهي :

- 1- بروز الكثير من الأزمات المستحكمة الناتجة عن سياسات غير موفقة، وفقدان النظام للرؤية، فيبدو عاجزاً عن إيجاد حلول عملية، وهو ما يشي بنفاد إمكانيات الإبداع الذي يقدم حلولاً للمشاكل التي تُحدث مثل تلك الأزمات.
- 2- انشغال النظام بما يدور في دائرة مصالحه الضيقة، ما يجعله عاجزاً عن قراءة واقع الأزمة، فيظل ينظر دائماً إليها على أنها مجرد "أزمات فئوية" محدودة : أزمة قضاة، صحفيين، أساتذة الجامعات... إلخ، بينما الأزمة

³ نفسه، ص 438.

⁴ نفسه، ص 448.

⁵ المصريون والسلطة: الشخصية التاريخية، (نشرها في مجلة الهلال عدد يوليو 1996)، وكذا نشرت في كتاب "صفحات من تاريخ الوطن"، [ص ص 89 - 100]، ص 93.

⁶ هي أول الثورات الوطنية في تاريخ مصر الحديث، قامت لمواجهة أزمة عجز النظام القائم في مصر - في سبعينيات القرن 19م - عن مواجهة التدخل الأجنبي والتمايز الاجتماعي، لعب العسكر فيها دور الحليف للأعيان والمثقفين أصحاب المصلحة في التغيير، ولكن تيار القوى الاستعمارية كان -عندئذٍ - في عنفوانه، فلم تتجح الثورة في تحقيق هدفها، ووقعت مصر بين برائن الاحتلال البريطاني. راجع مقدمة كتبها رعوف عباس لكتابه الصادر تحت عنوان: ثورة يوليو بعد نصف قرن، إيجابياتها وسلبياتها، كتاب الهلال، العدد 631، يوليو 2003، ص 3.

⁷ عبرت عن رفض الاحتلال والظلم الاجتماعي والهيمنة الاقتصادية والأجنبية، واتخذت طابع العنف، لكنها انتهت بالحصول على استقلال منقوص، وبعتماد التفاوض سبيلاً لإنهاء الوجود الأجنبي، وهو أسلوب طال أمده حتى أنهته ثورة يوليو 1952، انظر المرجع نفسه، المقدمة، ص 4.

⁸ صفحات من تاريخ الوطن، ص 439.

شاملة للمجتمع ككل؛ ومن ثم فالرؤية السياسية والاجتماعية عند النظام تظل مصابة بالعمق والجمود وقصر النظر.⁹

3- الأزمة تتسم بطابع الشمول، حيث تطول كل شيء، وفي مقدمتها الأزمة الاقتصادية الاجتماعية التي تنتج ظواهر عدة : البطالة، وأزمة الإسكان، ارتفاع تكاليف المعيشة، تدنى الخدمات الاجتماعية الضرورية، ارتفاع مستوى خط الفقر إلى أعلى، الظلم الاجتماعي، تخريب منظومة التعليم التي تمثل عملية تعجيز منهجية لأى محاولة لإقامة قاعدة علمية أو حتى الحفاظ على نواة تلك القاعدة التي تكونت في الستينيات، ومحاصرة الكوادر العلمية والتقنية فى مختلف المجالات¹⁰، ثم على مستوى سياسى : تآكل دور مصر الإقليمي المنوط بها منذ القدم، وإنكفائها على نفسها، وتحولها إلى مجرد لاعب ثانوى، انحصرت كل سياسته فيما اسماه "سياسة ردود الأفعال"¹¹ التي أدخلت مصر حلبة السباق على المراكز الدنيا فى كل شيء مع دول لم يكن لها وجود على خريطة العالم قبل الحرب العالمية الثانية¹².

4- لجوء النظام، حالما تضيق به الأمور، إلى اتباع سياسة القمع لا الحوار¹³، متوهماً أن سياسته القمعية قادرة على احتواء الغضب الكامن فى المجتمع، باستخدام العُصى، وسلاح الأمن، وتجريم نقد السلطة أو التطاول على الحزب الحاكم ورموزه إلى حد اعتبارها من الخيانة العظمى¹⁴، فضلاً عن العزل السياسى لأصوات المعارضين وتكميم الأفواه، وحشد السجون بالمعتقلين لمجرد أنهم خصوم، مما يفقد الوطن والنظام المرآة التي يرى بها صورته الحقيقية¹⁵.

والنتيجة الحتمية لكل هذه الأعراض هي ولوج المجتمع مرحلة التأهب للثورة الاجتماعية. ويحدث الانفجار الثورى مع بلوغ مرحلة الغليان درجتها القصوى التي لا يجد المجتمع، بجميع شرائحه الوسطى والدنيا، حلاً سوى تغيير بنية النظام واقتلاع أنيابه وأظفاره، وتطهير المجتمع من رموزه وعصابته، ثورة اجتماعية تستهدف كسر أغلال الاضطهاد، وتحرير أرباب "الكدح المتواصل المحرمون من التمتع بسويغات فراغ" من مأزق الحاجة والفقر واللهث وراء لقمة العيش، "ثورة الخلاص" التي تنقلهم من العزلة المطبقة إلى دائرة الفعل وصناعة مستقبل ترفرف فيه راية الحرية، وتتحقق معه العدالة الاجتماعية التي كان دوماً اختلال ميزانها سبباً فى اندلاع كل الثورات التي عرفها التاريخ.

بيد أن رءوف عباس، من ناحية أخرى، حذر -وهذا مهم لنا أن نعيه الآن- من عدم وجود برنامج للتغيير فى فترة ما بعد الإطاحة بالنظام، مبيئاً أن الصورة مغايرة لما تحقق مع ثورة يوليو: فالضباط الأحرار الذين وصلوا للسلطة (وهم من أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة) تبنوا البرامج الوطنية التي طرحت خلال الأربعينيات وطبقوها، فهم لم يبتدعوا، ولكنهم استوعبوا كل الأفكار والمشروعات الموجهة لتحقيق العدالة الاجتماعية، ورفع مستوى الكادحين، وإقامة قاعدة علمية واقتصاد وطنى، ودعم مشروع الاستقلال إقليمياً وعالمياً، وغيرها من المشروعات التي شكلت الإطار المرجعى للسياسات الاجتماعية لثوار 23 يوليو¹⁶، بينما الدخول فى فترة ما بعد الإطاحة بالنظام (المتوقعة) دون امتلاك برنامج عمل وطنى، يعبر عن نبض الشارع ومشاكل الجماهير ويقدم أطروحة جديدة لحل كل المشاكل التي تغرق فيها مصر سياسياً واجتماعياً، إنما سوف يشكل مأزقاً كبيراً، شبهه "بالبركان" الذى يصعب بل ويستحيل التحكم فيه؛ لذلك طالب النخبة (المتوقعة) بوضع برنامج "ميثاق عمل وطنى" حتى يكون الناس على دراية بالطريق الذى يذهبون إليه¹⁷.

إذًا نحن أمام مفكر يملك أدواته ويحسن توظيفها بصورة مدهشة؛ لأنه لا يكثر كما يفعل الكثيرون من المؤرخين بالمعلومات والتفاصيل التي تعج بها الوثائق، وإنما تركيزه الدائم كان على الميكانيزم وراء الظواهر التاريخية، يدرس دينامية الحركة وطبيعة المسار الذى يمضى المجتمع على منواله، راصداً مواطن العلل والخلل فى التجربة التاريخية، مما مكّنه من استطلاع ورؤية ما وراء التطورات السريعة والمتلاحقة.

⁹ نفسه، ص 440.

¹⁰ نفسه، ص ص 457 - 458.

¹¹ نفسه، ص 440.

¹² نفسه، ص 449.

¹³ نفسه، ص 438.

¹⁴ نفسه، ص 462.

¹⁵ نفسه، ص 445.

¹⁶ نفسه، ص ص 199، 444.

¹⁷ نفسه، ص 439.

ومن هنا كانت اختياراته للموضوعات التي كتب فيها دائماً جديدة جريئة قوية ومدعومة بالحقائق التاريخية، ومستندة إلى أسس منهجية قوية لا تخلو من الدقة، وتحليلات تقف على أقدام راسخة، الأمر الذي جعل كتاباته ومقالاته تشكل مرجعيةً رصينةً وقويةً في مجالها المعرفي التاريخي الأصيل.

رحم الله فقيدنا الغالي، وليجعلنا الله دائماً أوفياء لعطائه الموصول، وما جسده لنا من نموذج رائع، حقيق بأن نقف به ونستظل بأفكاره. وليتغمده الله برحمته وليجزه عنا أحسن الجزاء.

http://www.socialisthorizon.net/index.php?option=com_content&view=article&id=1706:2011-08-13-22-05-49&catid=38:2009-06-15-08-50-27&Itemid=64